

ظاهرة التضمين

الدكتور محمد ابراهيم خليفة الشوشتري
عضو الهيئة العلمية - جامعة الشهيد بهشتي

التضمين: هو ان يُشرب العربُ الفصحاءُ لفظاً معنى لفظ آخر، فتتعدد بذلك المشابهة بينهما، فيأخذ اللفظ المشرب حكم اللفظ الآخر ومعناه، سواء أكان اللفظان فعليين، أم اسميين، أم حرفين، أم مختلفين.

فاذا كان اللفظان فعليين -مثلاً- وكان الفعل المشربُ لازماً، والفعل الآخر متعدياً، صار الفعل المشرب الملازم متعدياً، والعكس صحيح، لذلك صار التضمين من موارد تعدية الأفعال اللازمة، ومن موارد تحويل الأفعال المتعدية الى افعال لازمة.

وقد تفرد هذا البحث بأداء استوعب جميع أنواع هذه الظاهرة، واستقصى كل جوانبها المختلفة وصورها المتنوعة، ودرسها دراسة نقدية شاملة دقيقة لم يسبق لها نظير، ودعمها بالأمثلة الكافية من القرآن الكريم والشعر. مبيناً الدور الوظيفي لهذه الظاهرة اللغوية اللطيفة. ومشيراً الى قرار المجمع اللغوي القاهري في خصوص قياسية هذه الظاهرة، وما اشترطه في ذلك، وذاكراً اختلاف العلماء في التضمين، وخفاءه على بعضهم للطافته.

علماً بأن اللفظ المضمن يتجرد - في هذا القياس - من حكمه الاصلي ليأخذ حكم اللفظ الذي استعمل بمكانه، وهل يتجرد من معناه الاصلي أيضاً ليتفرع للدلالة على معنى ذلك اللفظ؟ الظاهر أن اللفظ المضمن يتجرد من حكمه ومعناه ليأخذ حكم اللفظ الذي ناب عنه وليدل على معناه. هذا هو الظاهر.

لكن الزمخشري ذهب الى ان اللفظ المضمن معنى لفظ آخر انما يتجرد من حكمه فقط. أما معناه الاصل فلا

التضمين لغةً ان تودع شيئاً في شيء آخر وتجعله فيه، وتقول: ضمنتُ الشيء الوعاء، أي جعلته فيه وأودعته اياه^(١).

والتضمين في الاصطلاح النحوي - ما فهمته أن يُشربَ العربُ الفصحاءُ لفظاً معنى لفظ آخر^(٢). فتتعدد بذلك المشابهة بين هذين اللفظين. فيأخذ اللفظ المشربُ حكم اللفظ الآخر ومعناه، سواء أكان اللفظان فعليين - وهو الأكثر شيوعاً - أم اسميين أم حرفين أم مختلفين.

ضابط التضمين: «أن يكون الأول والثاني مجتمعان في معنى عام»^(١٤) فيتجرد اللفظ المضمن من حكمه فقط ليأخذ حكم اللفظ الآخر وليدل على معنيين.

الدور الوظيفي الذي لعبه التضمين:

يتمثل الدور الوظيفي للتضمين في النقاط التالية:

١ - دلالة على حيوية اللغة العربية وقدرتها على استمرار معاشيتها ومواكبتها للإنسان، فهو - فيما أرى - أصل يقف في مصاف بقية الأصول الدالة على سعة اللغة وحيويتها، كالاشتقاق والنحت والألحاق وغيرها، فيمكن الاستفادة منه في الاستعمال شعراً ونثراً، إذ يستطيع الشاعر والناثر استعمال كلمة بمكان كلمة أخرى تؤدي معناها وتأخذ حكمها.

٢ - أن بعض العلماء كابن جني استدلوا بالتضمين على وجود لفظين في اللغة بمعنى واحد، قال: «وفيه»^(١٥) أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقاً بين (قعد) و(جلس)، وبين (ذراع) و(ساعد)...»^(١٦).

٣ - أن كلمة واحدة تأخذ حكم كلمة أخرى وتدل على معنى الكلمتين في آن واحد، لذلك ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الغرض من التضمين هو الإيجاز^(١٧).

وقد سبق الزمخشري - فيما يبدو - إلى ذلك إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿... ولا تعد عينيك عنهم تُريدُ زينةَ الحياةِ الدنيا...﴾^(١٨) قال: «يقال: عداه إذا جاوزه، ومنه قولهم، عدا طوره، وجاءني القوم عدا زيدا، وإنما عدني بـ (عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك: نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه، إذا اقتحمته ولم تعلق به، فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عينك، أو لا تعلق عينك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ. ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا

يتجرد منه. بل يبقى دالاً عليه لذلك نراه يؤدي المعنيين كليهما في آن واحد»^(١٩)، لذلك قال الأشموني معرفاً للتضمين: «والتضمين اشتراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين»^(٢٠). وهذا إذا طرد في موارد التضمين كلها فإنه يعكس لنا لطافة هذه الظاهرة وظرافتها الباهرتين. وقد وصف ابن جني التضمين بأنه ظاهرة لطيفة حسنة من ظواهر فقه اللغة العربية فقال: «فإنه»^(٢١) فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها»^(٢٢).

وواضح تماماً أن هذه الظاهرة اللطيفة المشتملة على أسرار دقيقة ظريفة دعت العلماء وجذبتهم إلى التفكير والتدبر فيها والانس بها لكشف أسرارها والإطلاع عن كثر على الحكمة المودعة فيها، هذه الظاهرة وأمثالها هي التي شغفت العلماء حباً باللغة العربية وزادهم تعلقاً بها وعشقاً لها، وإن كان بعضهم من غير العرب، فالعلماء في إعجابهم باللغة العربية، ومدحهم إياها، لم يقصدوا أنها لغة مقدسة، بل إنما يعبرون بذلك عن انبهارهم بما أودعت من أسرار لطيفة ودقائق ظريفة.

وقال ابن جني متحدثاً عن التضمين: «وهذا من أسد وأدمت مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته: أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه، فيعدل في الاستعمال به إليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف، ضد مأخذه... وهو باب واسع ومنقاد... وهو غور من انحاء العربية طريف ولطيف ومصون وبطين»^(٢٣).

فالتضمين قياس شبه معنوي يؤدي وظيفة لغوية جديرة بالدرس والبحث لاشتمالها على سر من أسرار العربية، ولطيفة من لطائفها التي خُفيت على بعض العلماء في بعض امثلتها من القرآن الكريم^(٢٤).

ظاهرة التضمين

وطريق لاجازة رفع الاسم بعد (الا)، بعد أن كان حكمه النصب، مثال ذلك توجيه الزمخشري لقراءة أبي والأعمش: ﴿فشربوا منه إلا قليل سنهم﴾ برفع (قليل)، حيث ذهب إلى أن (شربوا) مضمين معنى (لم يطيعوه)، وبناءً على ذلك جاز رفع (قليل) لأنه صار بدلاً من الفاعل، والتقدير عنده هو: ائلم يطيعوه إلا قليل منهم)، وسنذكر ذلك في أنواع التضمين إن شاء الله تعالى^(٢٧).

٧- أنه وسيلة لتعليل ما ظاهره على خلاف المطرد، كتعليل الرضي^(٢٨) لتعدي الفعل (مر) بنفسه في بيت جرير^(٢٩) واطنه أول عالم علل ذلك بالتضمين، لأن أكثر العلماء اعتبروا ذلك شاذاً أو ضرورة، وما أجمل تعليل الرضي إذ ذهب إلى أن الفعل (مر) قد ضمن معنى الفعل (جاز) وحمل عليه فأخذ حكمه، وتعدي إلى مفعول به.

٨- أنه يلعب دوراً مفيداً في التفسير كما سنرى في أمثلة أنواع التضمين.

٩- أنه قد يُضمن فيه الفعل الماضي معنى فعل الأمر، فيكون من باب استعمال الجملة الخبرية بمكان الجملة الانشائية، مثال ذلك النوع الحادي عشر من التضمين، لذلك يجب أن يتناول في علم أصول الفقه أيضاً.

قد يخفى التضمين للطلافة

وقد يظرف المعنى على بعض العلماء، أو يغفلون عن ملاحظته، ولا ينتبهون للتضمين فيقولون في الخطأ.

قال ابن هشام الأنصاري: «وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ أي: يستنعون من وطاء نسايتهم بالخلف، فلماذا عدي به من، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: (حلف من كذا) بل (حلف عليه) قال: (من) متعلقة بمعنى (الذين) كما تقول: لي منك مبرة، قال: وأما قول الفقهاء: آلى من امرأته، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية...»^(٣٠).

أمواهم إلى أموالكم...»^(٣١).

أي: ولا تضموها إليها آكلين لها»^(٣٢).

وقال ابن هشام: «وفائدة التضمين: أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين»^(٣٣).

٤- أنه طريق من طرق تعدية الأفعال اللازمة^(٣٤). قال الأشموني: وهو يعدد ويشرح موارد تعدية الفعل اللازم: «السادس: التضمين نحو: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾^(٣٥) أي: لا تنؤوا، لأن (عزم) لا يتعد إلا بـ (على): تقول: عزمت على كذا، لا عزمت كذا، ومنه: رحبتكم الطاعة، وطلع بشر، أي: وسعتكم، وبلغ اليمن...»^(٣٦).

فشبهه (عزم) بـ (نوى) فأخذ حكمه، وكذلك شبهه (رحب) بـ (وسع) فتعدى بنفسه، وشبهه (طلع) بـ (بلغ) فأخذ مفعولاً، وقد اختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد يُعدي الفعل اللازم إلى مفعولين، مثال ذلك تعدية الفعل (ألوت) إلى مفعولين بعدما كان قاصراً وذلك في نحو قولهم: (لا ألوك نصحاً) لما تضمن معنى: لا أمتلك^(٣٧).

٥- أنه طريق من طرق جعل الأفعال المتعدية لازمة^(٣٨).

قال الأشموني وهو يعدد ويشرح الموارد التي يصير بسببها الفعل المتعدي لازماً: «الأول: التضمين لمعنى لازم... نحو: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾^(٣٩) أي: يخرجون عن أمره ﴿ولا تعد عينك عنهم﴾^(٤٠) أي: تنب، ﴿أذاعوا به﴾^(٤١) أي: تحدثوا...»^(٤٢).

فشبهه الفعل (خالف) بالفعل (خرج) فصار متعدياً بحرف الجر (عن) بعد أن كان متعدياً بنفسه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى (عدا) فإنه شبه بالفعل (نبا)، لذلك عدي بحرف الجر (عن) بعد أن كان متعدياً بنفسه، وشبهه (أذاع) بـ (تحدث) فصار لازماً غير متعد بنفسه بل بحرف الجر.

٦- أنه طريق لدلالة الفعل الموجب على النفي،

ظاهرة التضمين

الأكثر)، وقد جاء في شرح التصريح أن أكثر العلماء على أن التضمين قياسي،^(٣٨) «ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس»^(٣٩).
ويبدو أن نظر العلماء المحدثين متمثل في قرار المجمع اللغوي التالي:

قرار المجمع اللغوي القاهري

في خصوص قياسية التضمين:

أثبت الاستاذ المرحوم عباس حسن في كتابه الموسوم بالنحو الوافي قرار المجمع اللغوي في القاهرة بعد ان نقل أهم البحوث المتعلقة بالتضمين والتي أقيمت في المجمع وعلى أساسها أصدر المجمع المذكور قراره التالي: «التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم»^(٤٠).

وضع الاستاذ عباس حسن هذا النص بين قوسين ثم قال: «ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة.

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للنوع العربي»^(٤١).

وأنا لا أرى في هذا النص ذكراً للتضمين الواقع بين اسمين. ولا للتضمين الواقع بين حرف وفعل. لكننا سنرى جميع ذلك «ستقتضى فيما نستعمل من هذا البحث ان شاء الله تعالى.

ملاحظة

لسائل أن يسأل ويقول:

إذا كان التضمين وسيلة لتعدية الأفعال اللازمة، وجعل الأفعال اللازمة متعدية، فكيف نستطيع التمييز بين الأفعال المضمنة من جهة وبين تلك الأفعال التي تستعمل تارة متعدية وتارة لازمة؟ أو التي حذف أحد

معنى قياسية التضمين:

لسائل أن يسأل ويقول:

إذا كان التضمين نفسه قياساً فما معنى أن تقول:

هل يجوز القياس عليه؟ أو هل هو قياسي؟

الجواب عن ذلك ما يلي:

ان قياس الشبه انما هو في الغالب عبارة عن تعليقات للظواهر اللغوية سواء في ذلك ما كان منها مطرداً وما كان منها شاذاً وسواء ما كان منها اضطراراً وما لم يكن.

قال سيبويه: «وليس شيء يُضطرُّونَ إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»^(٤٢) من القياس.

وقال ابن جني: «... اختلاف لغات العرب انما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وان كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وان كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً...»^(٤٣).

لذلك فكل ظاهرة من الظواهر اللغوية بما في ذلك الاضطرار لها وجه من القياس، فما كان منها مطرداً جازت متابعتها، وجاز القياس عليه، وبما أن التضمين ظاهرة شائعة، وقياس مطرد جاز القياس عليه، وقد صرح العلماء قديماً وحديثاً باطراده، واجازة القياس عليه، فمن العلماء القدامى ابن جني إذ قال: «ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجا كتاباً ضخماً»^(٤٤). وما كانت هذه حاله فإجازة القياس عليه أمر بديهي غني عن التصريح، وقال: «وهو باب واسع ومنقاد»^(٤٥).

ومن أولئك العلماء الزمخشري إذ قال: «وهو باب جليل من علم العربية»^(٤٦). ومنهم الرضي الأسترابادي إذ قال: «والأولى في مثله أن يقال: ضُمَّنَّ اللازم معنى المتعدي ... حتى لا يحمل على الشذوذ»^(٤٧). فمعنى قوله: (حتى لا يحمل على الشذوذ) هو (حتى يحمل على

مفعولها؟

الجواب عن هذا السؤال ما يلي:

ان ضابط الافعال المضمنة - كما ذكرته فيما سبق - هو أن التضمين يوجب تجريد الفعل المضمن من حكمه ليؤهل لأخذ معنى الفعل الآخر وحكمه، فيدل على المعنيين. في حين يبقى المعنى العام لتلك الأفعال التي تتعدى تارة، وتلزم تارة أخرى ثابتاً لا يتغير، فلا تدل على معنيين، ومع ذلك فان التمييز بين هذين النوعين ليس امراً سهلاً، بل قد يكون عسيراً أحياناً، فيسبب اختلاف العلماء، وقد ذكرنا مثالين لهذا الاختلاف ضمن بيان الموضوع التالي: (اختلاف العلماء القائلين بالتضمين)، ولعل الامر يتضح لنا أكثر اذا قرأنا الشرح التالي للشروط التي اعتبرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قياسية التضمين.

شرح الشروط التي اشترطها المجمع القاهري في قياسية التضمين:

الشرط الاول: تحقق المناسبة بين الفعلين، لقد جاء في بيان هذا الشرط أنه يؤكد على الصلة الدلالية المعنوية بين الفعلين لتجنب التراكيب الخاطئة، لأنه لا يجوز أن نقول: (اكلت الى الفاكهة)، وان كان الفعل (أكل) قد يفيد معنى الفعل (مال)، ولا يجوز أيضاً أن يقال: (خرجت على الكرسي)، إذ لا توجد مناسبة بين (خرجت) و(جلست) أو (صعدت)، والجدير بالملاحظة هنا أنه يصعب تعريف تلك المناسبة وضبطها، لأن التضمين متغير الوجود ان اعتبرنا أشكاله المختلفة»^{٤٢١}.

الشرط الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، يؤمن معها اللبس، وقد جاء في توضيح هذا الشرط أنه الشرط الأهم، «اذ يستحيل بدونه أن نعلم ان كان الفعل قد اكتسب معنى جديداً توسعاً، ويظهر ذلك الترابط المعني بالأمر في مستوى حروف المعاني التي

تستوجب التعدية، مثال ذلك: (سمع الله لمن حمده)، حيث تفيد (سمع) الذي يتعدى بدون حرف، معنى (استجاب)، ان هذا الشرط يوضح انه ليس من المتحتم افتراض التضمين في الفعل المتعدي بدون حرف والفعل المتعدي بحرف، مثلما هو الشأن في (شكرته) و(اشكرت له)»^{٤٢٢}.

الشرط الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي، لقد ورد في شرح هذا الشرط أنه «يهدف الى تنبيه الكاتب والشاعر والخطيب الى ان اللجوء الى التضمين لا يكون لأسباب بيانية أسلوبية، تختلف عن أخطاء المبتدئين وغير المحيطين بأصول اللغة ...»^{٤٢٣}.

قرار قياسية التضمين سوغ كثيراً من الألفاظ والأساليب المحدثة:

لاشك ان قرار قياسية التضمين كان «مسوغاً لكثير من الألفاظ والأساليب المحدثة التي خطأها بعض النقاد، وأجازها المجمع، ومن أمثلة ذلك:

أنه أجاز قول المحدثين: (أجاب محمدٌ على السؤال) بتضمين الفعل (أجاب) معنى (رد).

وأجاز قول المحدثين: (يجوبُ في البلادِ ببضاعته) بتضمين الفعل (جاب) معنى (طاف) و(سار).

وأجاز قول المحدثين: (نُنتجُ كل ما نحتاجه) بتضمين الفعل (احتاج) معنى (طلب).

وأجاز قول المحدثين: (عاش الاحداث) بتضمين الفعل (عاش) معنى (لابس).

وأجاز قول المحدثين: (فوضتُ فلاناً بالأمر) بتضمين الفعل (فوض) معنى (أناب) أو (وكل).

وأجاز قول المحدثين: (عزفَ لحناً) بتضمين الفعل (عزف) معنى (أدى).

وأجاز قول المحدثين: (لعبَ دوراً) بتضمين الفعل (لعب) معنى (أدى).

وأجاز قول المحدثين: (قبِلَ بالأمر) بتضمين الفعل

(قَبْلَ) معنى (رضي)» (٤٥).

إذن في الجوانب المهمة الأخرى؟ نحو ما وقع بين اسمين وما وقع بين فعلين متعدين أحدهما متعد الى مفعول به واحد والآخر متعد الى مفعولين، وما وقع بين فعلين كل منهما متعد الى مفعول به واحد بنفسه، وما وقع بين فعلين ناقصين وغير ذلك مما ذكرته في أنواع التضمين.

وذهب القسم الآخر من العلماء الى أن التغيير واقع في متعلقات الحروف وعواملها، ولم يطرأ على الحروف نفسها تغيير معنوي فهي ثابتة ومستعملة بمعانيها الأصلية، وهؤلاء هم القائلون بظاهرة التضمين القياسية، والعامل الموجود في الجملة هو في الحقيقة ليس العامل الأصلي لحرف الجر المذكور، وإنما هو عامله بالقياس يعني أن هذا العامل اكتسب صلاحية العمل في الجار بواسطة تضمينه معنى العامل الأصلي ودلالته عليه، فهو محمول عليه لذلك أخذ حكمه فعمل في الجار والمجرور في الجملة، فحرف الجر (الى) - مثلاً - في قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٤٨) ليس بمعنى الباء، بل هو على أصله. لكن (الرفث) ضُمن معنى (الافضاء) وحمل عليه فغُدي به (الى).

وقد وجدت نوعاً آخر من الاختلاف وقع بين الكسائي وابن جني في بيت الفُحيف العقيلي الذي تعدى فيه الفعل (رضي) بـ (على)، فقد علل الكسائي ذلك بقياس حمل الضد (رضي) على الضد (سخط)، أما ابن جني فقد علل ذلك بتضمين (رضي) معنى (أقبل) وحمله عليه^(٤٩).

اختلاف العلماء القائلين بالتضمين في بعض الموارد

لقد اختلف القائلون بالتضمين في تعليل بعض الموارد، فقد رأينا أن بعضهم علل المورد بالتضمين، في حين علل الآخر المورد نفسه بعلّة أخرى، مثال ذلك الاختلاف الذي وجدناه بين الرضي والزمخشري في

اختلاف العلماء في التضمين:

لقد انقسم العلماء الى قسمين في تلك الموارد التي استعمل فيها حرف جر بمعنى حرف جر آخر خاصة، وإذا دققنا النظر وجدنا أن منشأ هذا الاختلاف والانقسام هو اختلافهم في تحديد الشيء الذي طرأ عليه التغيير وتعيينه، لأن تعيين المتغير هنا أمر صعب للظافته وظرافته واحتياجه الى فطنة وحدة ذكاء.

فذهب قسم من العلماء الى أن التغيير حاصل في حروف الجر لا في متعلقاتها وعواملها، أي أن متعلقاتها ثابتة لم يطرأ عليها تغيير معنوي، لذلك أخذ هؤلاء العلماء بالظاهر، واعتقدوا أن بعض حروف الجر استعمل فعلاً وحقيقة بمعنى حرف جر آخر، وكأنه جاء بمكانه، وهؤلاء لا يقولون بظاهرة التضمين - فيما يبدو - لأن التغيير - في نظرهم - واقع في الحروف لا في عواملها ومتعلقاتها، وهذا التغيير بحد ذاته يشكل - عندهم - ظاهرة لغوية، فحرف الجر (الى) - مثلاً - في قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٤٦) عندهم بمعنى الباء.

والذي يُؤخذ على هؤلاء اشكالان هما: الأول: أن هذه الظاهرة منحصرة في السماع أي منحصرة في الجمل التي وردت فيها فقط، ولا تتعداها الى غيرها، فلا يجوز القياس عليها، لأنك «ان أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرتُ الى زيد، وأنت تريد: معه. وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه. وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويتُ الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش»^(٤٧).

والاشكال الثاني: أن التضمين لا ينحصر في مجيء حروف الجر بعضها مكان بعض. بل أن هذا وإن تعدد إنما يشكل جانباً من جوانب التضمين، وعليه ما رأيناهم

ظاهرة التضمين

رأيه يكون: (تحدثوا به)، قال: (أذاعوا به) أي: تحدثوا^(٥٦).

والحق أن هذا الرأي لم يكن للأشموني، لأن أبا البقاء العكبري في نصه التالي نقله عن سبقة، قال: «وقيل: حُبل على معنى (تحدثوا به)^(٥٧)، وأبو البقاء توفي سنة ٦١٦ هجرية.

أنواع التضمين:

بعد دراسة دقيقة، وتفكر عميق واستقصاء ورصد، انتهى بحثنا هذا إلى أن التضمين يقع في موارد كثيرة تمثل أنواعه التي أهمها ما يلي:

النوع الأول: التضمين الذي يقع بين اسم واسم، ومن أمثله قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٥٨)، أن الرفث يتعدى بالباء، وأن الإفضاء يتعدى بحرف الجر (إلى)، لكن الرفث في الآية الكريمة جاء بمعنى الإفضاء لذلك عدي بحرف الجر (إلى)، أي أن الرفث ضمن معنى الإفضاء وشبه به من جهة المعنى لذلك أخذ حكمه وعدي بحرف الجر (إلى)، قال ابن جني: «وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث، أيداناً وأشعاراً أنه بمعناه»^(٥٩) لذلك فحرف الجر (إلى) مستعمل بمكانه الأصلي، ولم يستعمل بمكان حرف الجر الباء.

ومن أمثلة ذلك قول الأعشى: (من السريع، والقافية من المتدارك):

أقول لما جاءني فخره

سبحان من علقمة الفاخر^(٦٠)

ضمن الشاعر (سبحان) معنى (براءة) وشبهه به معنوياً، لذلك أخذ (سبحان) حكم المشبه به (براءة) بتعدى بحرف الجر (من) قال ابن جني: «علق حرف الجر بـ (سبحان) لما كان معناه: براءة منه»^(٦١)، وعليه

تعليلهما تعدية الفعل (استرضع) ففي قوله تعالى: ﴿وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم﴾^(٥١) إلى مفعول به واحد في حين أن الاصل في هذا الفعل أن يتعدى إلى مفعولين، وفيما يلي أذكر هذين الرأيين:

١- تعليل المحقق الرضي: نحن نعلم أن الفعل (استرضع) متعد إلى مفعولين نحو: استرضعت المرأة الصبي، وأن الفعل (ارضع) متعد إلى مفعول به واحد نحو: أرضعت الأم ولدها، فقد ذهب الرضي إلى أن الفعل (استرضع) في الآية الكريمة قد ضمن معنى الفعل (ارضع)، وحمل عليه فأخذ حكمه وتعدى إلى مفعول به واحد بعد أن تخلى عن حكمه الأصلي، والمعنى عنده هو: ﴿وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم...﴾^(٥١).

٢- تعليل الزمخشري: علل الزمخشري تعدية (استرضع) في الآية الكريمة إلى مفعول به واحد بأن المفعول الأول لهذا الفعل قد حذف للاستغناء عنه «والمعنى: أن تسترضعوا المراضع أولادكم» فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه^(٥٢).

ومثل هذا الاختلاف ما وقع بين الزمخشري والأشموني في تفسير قوله تعالى: ﴿وإذا جاءهم أمرٌ من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾^(٥٣).

فذهب الزمخشري - كما فهم من نصه التالي - إلى أن الفعل (أذاع) يستعمل متعدياً بنفسه نحو: أذاع الرجل السر، ويستعمل متعدياً بحرف الجر الباء نحو: أذاع الرجل بالسر، واستشهد لذلك ببيت، ولم يصرح بأن ذلك من التضمين، قال الزمخشري: «يقال: أذاع السر، وأذاع به، قال: ^(٥٤) (من الطويل، والقافية من المتواتر):

أذاع به في الناس حتى كأنه

بعلياء نارٌ أقدت بثقوب»^(٥٥).

وذهب الأشموني إلى أن الفعل (أذاع) في الآية الكريمة مضمّن معنى الفعل (تحدث) المتعدي بواسطة حرف الجر الباء، ومحمول عليه، لذلك أخذ حكمه فتعدى بالباء بعد أن تجرد من حكمه الأصلي، والمعنى على

فحرف الجر (من) انما جاء على أصله ولم يستعمل
بمكان حرف جر آخر.

النوع الثاني: التضمين الواقع بين الحرف والفعل،
ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿فَقُلْ: هل لك الى أن
تزكى﴾^(٦٢١).

قال ابن جني: «وأنت انما تقول: هل لك في كذا، لكنه
لما كان على هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم
صار تقديره: أدعوك، وأرشدك الى أن تزكى»^(٦٢٢). فلما
«كان (هل لك في كذا) بمعنى (أدعوك اليه) جاز ان يقال:
(هل لك الى ان تزكى). كما يقال: (أدعوك الى أن
تزكى)»^(٦٢٣).

وهذا يعني أن (هل لك) قد ضمن معنى الفعل
(أدعوك) أو (أرشدك) وشبهه به من جهة المعنى، لذلك
صار حرف الجر (الى) مع مجروره متعلقين بما في (هل
لك) من معنى (أدعوك).

النوع الثالث: التضمين الواقع بين فعل وفعل، وهذا
أكثر الأنواع الثلاثة انتشاراً، وأنواعه كثيرة أهمها مايلي:
الأول: التضمين الواقع بين فعل متعد الى مفعول واحد
وفعل متعد الى مفعولين، فيعدي الفعل المتعدي الى
واحد. بواسطة التضمين الى مفعولين، ومن أمثلة ذلك
قوله تعالى: ﴿وما يفعلوا من خيرٍ فلن يكفروه﴾^(٦٢٤). فقد
ضمن الفعل (يكفروه) معنى الفعل (يحرّموه) وشبهه به
من جهة المعنى اذ الأصل: (فمن يحرّموا ثوابه)، لذلك
وبناءً على هذا القياس المعنوي عُدي الفعل (يكفروه) الى
مفعولين بعد أن كان متعدياً الى مفعول واحد، قال ابن
هشام: «وقوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خيرٍ فلن تكفروه﴾
أي: فلن تحرموه، أي: فلن تحرموا ثوابه، ولهذا عُدي الى
اثنين لا الى واحد»^(٦٢٥).

الثاني: التضمين الواقع بين فعل متعد بواسطة حرف
الجر وفعل متعد بنفسه، فيعدي الفعل المضمن الى
مفعول به واحد، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تعزموا
عُقدةَ النِّكاحِ﴾^(٦٢٦)، فقد ضمن الفعل (عزم) المتعدي

بواسطة حرف الجر (على) معنى الفعل (نوى) المتعدي
بنفسه، وشبهه به من جهة المعنى لذلك أخذ حكمه وعدي
الى مفعول به واحد بنفسه، اذا المعنى (ولا تنؤوا عُقدة
النكاح)، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: ﴿ولا تعزموا عُقدةَ
النِّكاحِ﴾ أي: لا تنؤوا. ولهذا عدي بنفسه لا ب
(على)»^(٦٢٧).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿لأقعدنَّ لهم صراطك
المستقيم﴾^(٦٢٨) ذهب الرضي الأسترابادي الى أن الفعل
(قعد) - وهو فعل لازم - مضمن معنى الفعل (لزم)
المتعدي بنفسه الى مفعول به واحد. ومحمول عليه.
لذلك أخذ حكمه وتعدي الى (صراط) بنفسه، والمعنى:
﴿لألزمينَّ صراطك﴾^(٦٢٩).

ومن أمثلة توجيه الرضي الأسترابادي لبيت جرير
الآتي - مخالفاً في ذلك جميع النحاة - وهو توجيه يدل
على ذكاء وفطنة، قال جرير: (من الوافر، والقافية من
المتواتر):

تَمْرُونَ الديار ولم تَعُوجُوا

كَلَامِكُمْ عَلَيَّ اِذْ نَحَرْنَا^(٦٣٠)

ذهب بعض العلماء، الى أن نصب (الديار) شان، وذهب
الآخرون الى أنه ضرورة، إلا أن المحقق الرضي ذهب
الى أن الفعل (مر) مضمن معنى الفعل (جاز) المتعدي
بنفسه الى مفعول به واحد. ومحمول عليه لذلك أخذ
حكمه، فنصب الديار بنفسه، وبذلك أخرج الرضي البيت
من الشذوذ والضرورة. ويكون معنى البيت هكذا
(تجوزون الديار)^(٦٣١).

الثالث: التضمين الواقع بين فعل متعد بنفسه الى
مفعولين وفعل متعد بنفسه الى مفعول واحد وبواسطة
حرف الجر الى مفعول آخر معنوي، فيعدي الفعل
المضمن الى مفعول به واحد بنفسه والى آخر معنوي
بواسطة حرف الجر، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿والله يعلم
المفسد من المصلح﴾^(٦٣٢): فلما تضمن الفعل (يعلم) معنى
الفعل (يميز) حمل عليه فأخذ حكمه وهو التعدي الى

من الوافر، والغافية من المتواتر):
 إذا رضيت عليّ بنو قشير

لعمرك الله اعجبني رضاها^{٧٧}

أراد: عني. ووجهه: أنها رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه. فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن). وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا: لأنه قال: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدّي (رضيت) بـ (على) حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره...^{٧٨} والنكته التي تنبّهت إليها في هذا النص هي أن لا علاقة للتضمين الوارد في هذا النص بقياس الضد على الضد فكل منهما قياس قائم برأسه مستقل عن الآخر. يعني أن النص لا يستند اشتتمل على قياسين كل منهما يعلل تعدية (رضي) بحرف الجر (على) في حين أنه لا يتعدى إلا بحرف الجر (عن): وفيما يلي شرح القياسين كلاً على انفراد:

القياس الأول: هو التضمين الذي هو قياس شبه معنوي: فقد أُشْرِبَ الفعل (رضي) معنى الفعل (أقبل) فحمل عليه وأخذ حكمه الذي هو التعدية بحرف الجر (على): وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	التحكّم
الفعل (رضي)	الفعل (أقبل)	معنوي	التعدية بحرف الجر (على)

وبهذا القياس علل ابن جني تعدية (رضي) بحرف الجر (على).

القياس الثاني: هو حمل الضد على الضد وهو - كما مرّ سابقاً - نوع من أنواع قياس الشبه: فلما كان معنى الفعل (رضي) ضد معنى (سخط) حمل عليه فأخذ حكمه: لأن الفعل (سخط) يتعدى بحرف الجر (على): وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	التحكّم
الفعل (رضي)	الفعل (سخط)	الضدية (معنوي)	التعدية بحرف الجر (على)

مفعول به واحد بنفسه وإلى آخر بواسطة حرف الجر (عن). وتجرد من حكمه هو. وهو التعدية إلى مفعولين بنفسه. قال ابن هشام: «وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ يَعْلَمُ نَفْسَهُ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ أي: يميز. ولهذا عدّي به من لا بنفسه»^{٧٩}

الرابع: التضمين الواقع بين فعل متعدّ بنفسه إلى مفعول به واحد فقط وفعل متعدّ إلى مفعول به واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجر: فيعدى الفعل المضمن إلى مفعول به واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجر: مثال ذلك قول الخرزوقي: «من الرجز، والغافية من المتواتر):

كيف تراني قالياً مجتبي

أضربت أجزى ظهيرة للحملي

قد قتل الله زياداً عني^{٨٠}

قال ابن جني: لما كان معنى: «قد قتله»: قد حصرته عذاه بما عن الأثر، فحكم الفعل «قتل» أن يتعدى بنفسه إلى مفعول به واحد وأن لا يتعدى بحرف الجر عن الأثر إلى آخر. لكنه لما ضمّن معنى الفعل «حصر» حمل عليه فأخذ حكمه وعدّي إلى مفعول به واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجر: لأن حكم الفعل «حصر» هو التعدية إلى مفعول به واحد بنفسه وإلى معنوي بحرف الجر (عن).

الخامس: التضمين الواقع بين فعل متعدّ بحرف جر معين وفعل متعدّ بحرف جر آخر: فيعدى الفعل المضمن بحرف الجر الذي يتعدى به الفعل الآخر. وفيما يلي أمثلة لهذا النوع:

١- علل ابن جني في نضه التالي تعدية الفعل (رضي) بحرف الجر (على) في بيت القحيف العقيلي التالي، علل ذلك بقياسين مستقل كل منهما بالتعليل: أولهما، التضمين. والثاني: حمل الضد على الضد. وهو قياس الكسائي وهذه نكته علمية ظريفة وهي كون ابن جني قد علل ذلك بقياسين مستقل كل منهما عن الآخر.

قال ابن جني: «ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله:

وبهذا القياس أيضاً استطاع ابن جني أن يعلل تعدية الفعل (رضي) بحرف الجر (على) مع أنه انما يتعدى بحرف الجر (عن).

ومما مر بحثه فهمنا أن التضمين قياس شبه معنوي، وسنبحت ذلك في الموضوع الآتي بشيء من التفصيل. وفهمنا أيضاً أن التضمين لا يتعدى قياس الشبه المعنوي إلى غيره، كقياس الضد على الضد، فقياس الضد على الضد ليس من التضمين في شيء بل هو نوع آخر من أنواع قياس الشبه. والنص التالي يزيدنا بياناً:

قال ابن جني: «ورأيت أبا علي - رحمه الله - يذهب إلى استحسان مذهب الكسائي في قوله: (من الوافر):

إذا رضيت علي بنو قشير

لعمرك الله أعجبتني رضاها»^(٧٩)

لأنه قال: عدى (رضيت) بـ (على). كما يعدى نقيضها وهي سخطت به، وكان قياسه، رضيت عني، وإذا جاز أن يجري الشيء مجرى نقيضه فاجراؤه مجرى نظيره أسوغ. فهذا مذهب الكسائي وما أحسنه. وفيه غيره على نحو ما كنا بصده، وذلك أنه إذا رضي عنه فقد أقبل عليه: فكانه قال: إذا أقبلت علي بنو قشير. وهو غور من أنحاء العربية طريف ولطيف ومصون وبطين»^(٨٠)

لقد اتضح من هذا النص والذي قبله ان الكسائي علل تعدية (رضي) بـ (على) بحمل هذا الفعل على (سخط) ووجه الشبه الجامع الضدية، فالكسائي علل الظاهرة بقياس الضد على الضد وهو نوع من أنواع قياس الشبه.

أما ابن جني فانه، وان استحسنت ذلك من الكسائي، فانه علل ذلك بقياس شبه من نوع آخر هو قياس (رضي) على (أقبل) فهو علل هذه الظاهرة - أعني تعدية (رضي) بـ (على) - بالتضمين، والفرق بين التعليلين أن الفعل (رضي) على رأي الكسائي لم يأخذ معنى الفعل الذي حمل عليه وهو (سخط) بل أخذ حكمه في التعدية بـ (على) فقط، في حين أخذ الفعل (رضي) - على رأي ابن جني - معنى الفعل الذي حمل عليه وهو (أقبل)، كما

أخذ حكمه في التعدية بحرف الجر (على) أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن حرف الجر (على) في كلا القياسين على أصله، ولم يستعمل مكان (عن).

٢ - ومن أمثلة هذا النوع - أعني النوع الخامس من التضمين الواقع بين فعلين - تعليل الزمخشري تعدية الفعل (صلب) أو (أصلب) في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٨١) بحرف الجر (في) بتضمين هذا الفعل معنى الفعل (استقر) وحمله عليه، لذلك أخذ حكمه، وعُدِّي بحرف الجر (في): إذ المعنى على هذا هو: (لاصلبكنم مستقرين في جذوع النخل)، وهذا يعني أن حرف الجر (في) لم يستعمل هنا بمكان (على) ولا بمعناه، بل انه استعمل بمكانه، وجاء على أصله، وهذا كما هو معلوم - مخالف لقول اللغويين بأن (في) قد استعملت بمكان (على). ولو كان الأمر كذلك لكان الفعل باقياً على معناه الأصلي، ولم يكتسب معنى التمكن والاستقرار ولصار كما تقول: لأصلبكنم على جذوع النخل. قال الزمخشري: «وقولهم في قول الله تعالى: ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾: انها بمعنى (على) عمل على الظاهر. والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الطرف فيه»^(٨٢). وقال ابن يعيش شارحاً هذا النص: «فليست^(٨٣) في معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّي بـ (في) كما يُعدَّى الاستقرار، فكما يقال: تمكن في الشجرة كذلك ما هو معناه نحو قول الشاعر: (من الكامل، والقافية من المتدارك):

بطل كأن ثيابه في سرحه

يُحذَى نعال السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^(٨٤)

لأنه قد علم أن الشجرة لا تشق وتستودع الثياب، وانما المراد استقرارها في سرحه، فهو من قبيل الفعلين أحدهما في معنى الآخر. والسرحة واحدة السرح وهو الشجر العظام الطوال»^(٨٥). وقال ابن جني معباً على هذا البيت: «فهذا من طريف المعنى بمنزلة كون الفعلين

ظاهرة التضمين

معنى (كان) فحملوها عليها، فأخذت حكمها فجاز ان يأتي خبرها مفرداً.

قال سيبويه: «كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: (عسى الغويزُ أبوساً)»،^{١٩٣} «وقال أبو علي: جعل (عسى) بمعنى (كان) ونزله منزلته»^{١٩٤}.

وقال الرضي: «المتأخرون على أن (عسى) يرفع الاسم وينصب الخبر ككان .. لتضمن (عسى) معنى (كان) فأجري في الاستعمال مجراه»^{١٩٥}.

السابع: التضمين الواقع بين فعل لا يتعدى الى ظرف الجملة وفعل غير مذكور يتعدى الى ظرف الجملة، مثال ذلك تضمين الفعل (أمات) معنى الفعل (ألث) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ﴾^{١٩٦} وحمله عليه لكي يصح تعلق الظرف (مائة عام) به، يعني أخذ الفعل (أمات) حكم الفعل (ألث) فتعدى الى الظرف، وصار المعنى «ألثه مائة عام»^{١٩٧}.

لأن الفعل (أمات) بمعنى: سلب الحياة، وهذا لا يمتد بل يقع في أدنى زمان، لذلك لا يتعلق به الظرف إلا اذا حمل على (ألثه).

قال ابن هشام: «فإن المتبادر انتصاب (مائة) ب (أمات) وذلك ممتمتع مع بقائه على معناه الوضعي، لأن الاماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمن (أمات) معنى (ألثه)، فكأنه قيل: فألثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين»^{١٩٨}.

الثامن: نوع غريب من التضمين الواقع بين فعلين، وهو اشراب الفعل الموجب معنى فعل منفي، فيدل على النفي بلا أداة نفي، ويؤثر هذا التضمين في اعراب الاسم الواقع بعد (الا): والمثال الذي على اساسه ذكرت هذا النوع هو قراءة أبي والأعمش قوله تعالى: ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^{١٩٩} برفع (قليل) وقد وجه الزمخشري هذه القراءة المخالفة للقاعدة لأن الجملة مثبتة ظاهراً فلا

أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى»^{١٨٦}.
ومثل ذلك البيت التالي: (من الطويل، والقافية من المتدارك):

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ

فلا عطست شيبانُ إلا بأجدعاً^{١٨٧}

قال ابن جني: «لأنه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها»^{١٨٨}.

٣- ومن أمثلة هذا النوع تعليل ابن جني تعدية الفعل (نلوذ) -الذي يتعدى بالباء - بحرف الجر (في)، في البيت التالي: (من الرجز، والقافية من المتدارك).

نَلُودٌ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُعْتَصِبُ

من العمام ترتدي وتنتقب^{١٨٩}

حيث ضمن الفعل (نلوذ) معنى الفعل (نستقر) أول الفعل (نسمك) بمعنى (نعلو ورتفع)، فلما حصل الشبه المعنوي حمل الفعل (نلوذ) على نظيره، فأخذ حكمه وعُدّي بالحرف الذي يعدى به نظيره، وهو حرف الجر (في)، قال ابن جني بعد ذكر البيتين السابقين: «فإنه يريد ب (أم): (سلمى): أحد جبلي طيء، وسماها أما لاعتصامهم بها وأويهم اليها ... لانهم اذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة، ان لا يلوذون ويعصمون بها إلا وهم فيها، لأنهم ان كانوا بعداء عنها فليسوا لانذين بها. فكأنه قال: نسمك فيها وتوقل فيها»^{١٩٠}.

٤- ومن أمثلة ذلك تعليل الزمخشري لتعدية الفعل (يؤلون) في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ...﴾^{١٩١} بحرف الجر (من)، قال: «فان قلت: كيف عدى ب (من)، وهو معدى ب (على)؟ قلت: قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مُقسمين»^{١٩٢}.

السادس: التضمين الواقع بين فعل ناقص خبره يجب أن يكون جملة وفعل ناقص آخر الأصل في خبره أن يكون مفرداً، مثال ذلك أن العرب ضمنوا (عسى)

معروف إلا في هذا، وهو من أمثال العرب، ولم يسمع إلا بتأنيث (جاءت)، واجروه مجرى (صارت) لضرب من الشبه بينهما، وذلك أنك تقول: صار زيدٌ إلى عمرو، كما تقول: جاء زيدٌ إلى عمرو، ففي (جاء) من الانتقال ما في (صار) فحملوا: (ما جاءت حاجتك) في جعل الاسم والخبر له على (صار) في جعل الاسم والخبر له إذ قلت: صار الطينُ خزفاً، و صار زيدٌ منطلقاً، لما بينهما من الاشتراك في معنى الانتقال»^(١٠٢).

العاشر: التضمين الواقع بين فعل متعد بنفسه إلى مفعول به واحد وفعل لازم يتعدى بواسطة حرف الجر، فيفقد الفعل المضمن حكمه بموجب القياس المعنوي ويأخذ حكم المشبه به فيتعدى بواسطة ذلك الحرف الذي عدي به المشبه به، مثال ذلك قول أبي كبير الهذلي الجاهلي:^(١٠٣) (من الكامل، والقافية من المتدارك):

مِمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ
حُبِّكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ
حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزُودَةٍ
كِرْهًا وَعَقْدَ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلِّ

قال ابن هشام معقباً على هذين البيتين: «والشاهد فيهما انه ضمن (حمل) معنى (علق) ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾^(١٠٤)...»^(١٠٥) ومن أمثلة ذلك: (سمع الله لمن حمده)، لان الفعل (سمع) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد. لكنه لما ضمن معنى الفعل (استجاب) تعدى بحرف الجر.

الحادي عشر: التضمين الواقع بين فعلين من نوعين مختلفين:

ان الأنواع السابقة من التضمين الواقع بين فعلين كان التضمين يتم فيها بين فعلين متجانسين من نوع واحد، فالتضمين في تلك الأنواع قسمان: الأول: ما وقع بين فعلين ماضيين، والثاني: ما وقع بين فعلين مضارعين، لكن التضمين في هذا النوع - وهو نوع

يجوز رفع ما بعد (الا) على البدلية، فذهب الزمخشري إلى ان (فشربوا منه) مضمن معنى (فلم يطيعوه) ومحمول عليه من جهة المعنى، لذلك انتقل الحكم إلى المشبه (فشربوا منه) وصار (قليل) بدلاً من فاعل (شربوا).

قال الزمخشري: «وقرأ أبي والأعمش: (الاقليل) بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى: (فشربوا منه) في معنى: (فلم يطيعوه) حمل عليه، كأنه قيل، فلم يطيعوه إلا قليلاً منهم»^(١٠٠).

التاسع: التضمين الواقع بين فعل تام وفعل ناقص، مثال ذلك ما أفاده سيبويه من تضمين الفعل (جاء) معنى الفعل (كان) أو (صار): لان الفعل (جاء) في نحو: جاء محمدٌ إلى عليٍّ يدل على معنى الانتقال الذي دل عليه الفعل (صار) في نحو: صارَ عليٌّ إلى محمدٍ، لذلك حمل (جاء) على (صار) فاخذ حكمه واستعمل استعماله، قال سيبويه: «ومثل قولهم: (من كان أخاك)، قول العرب: (ما جاءت حاجتك)، كأنه قال: (ما صارت حاجتك)، ولكنه أدخل التأنيث على (ما)، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: (من كانت أمك)، حيث أوقع (من) على مؤنث. وإنما صيّرَ (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده، لانه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: عسى الغويزُ أبوساً»^(١٠١).

وقال أبو سعيد السيرافي شارحاً هذا النص: «فأما قول العرب: (ما جاءت حاجتك)، فقد اجروها مجرى (صارت)، وجعلوا لها اسماً وخيراً هو الاسم، كما كان ذلك في باب (كان) وأخواتها، فجعلوا (ما) مبتدأ، وجعلوا في (جاءت) ضمير (ما)، وجعلوا ذلك الضمير اسم (جاءت)، وجعلوا (حاجتك) خبر (جاءت)، فصار بمنزلة: (هكذا كانت أختك)، وأنشوا (جاءت) التأنيث معنى (ما)، فكانه قال: (أيةُ حاجةٍ جاءت حاجتك)، وجعلوا (جاء) بمنزلة (صار). وادخالها على اسم وخبر هو غير

ظاهرة التضمين

الثالث عشر: التضمين الواقع بين فعل متعد إلى مفعول واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجر وفعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل، فيأخذ الفعل المقيس بموجب قياس الشبه حكم الفعل المقيس عليه، ويتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو الأفعال الخمسة التالية: (أخبر) و(خبر) و(حدث) و(أنبأ) و(نبأ) التي تتعدى إلى مفعول واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر لكنها لما تضمنت معنى (أعلم) و(أرى) حملت عليهما فأخذت حكمهما وتعدت إلى ثلاثة مفاعيل. نحو: (أنبأتُ محمداً علياً مسافراً)، قال ابن هشام: «وعدي (أخبر) و(خبر) و(حدث) و(أنبأ) و(نبأ) إلى ثلاثة لما تضمنت معنى (أعلم) و(أرى) بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو: ﴿أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾^(١١١١)...»^(١١١٢) وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
أخبر	أعلم	معنوي	التعددية إلى ثلاثة مفاعيل

الرابع عشر: التضمين الحادث بين فعل لازم وفعل متعد إلى مفعول واحد بنفسه، فيأخذ الفعل المقيس بموجب قياس الشبه حكم المشبه به، فيأخذ الفعل المقيس عليه لتضمنه معناه، فيتعدى إلى مفعول واحد، مثال ذلك ما يلي: قال ابن هشام: «فلذلك عدي (رحب) و(طلع) إلى مفعول لما تضمننا معنى (وسع)^(١١١٣) و(بلغ)»، نحو قولهم: (رحبتمكم الطاعة) و(طلع بشرُ اليمن)^(١١١٤) أي: وسعتكم الطاعة، وبلغ بشرُ اليمن، وقال الفارسي: «وقد قيل في قوله: (سفة نفسه)^(١١١٥) انه حمل على معنى (جهل) فعدي كما عدي». ^(١١١٦) وقال ابن هشام: «وقالوا: فرقت زيدا. و(سفة نفسه) لتضمنهما معنى خاف وامتنع أو أهلك»^(١١١٧). وأورد ان اذكر أن الفراء^(١١١٨) قد أعرب (نفسه) تمييزاً مع أنه معرفة. وتبعه الزمخشري في ذلك^(١١١٩). وفيما يلي جدول أقيسة الأفعال المذكورة في النصوص السابقة:

غريب لطيف - يتم بين فعل ماض وفعل أمر، وقد اتفق أن المثال الذي انتخبته لهذا النوع هو في الوقت نفسه تضمين واقع بين فعل متعد بنفسه إلى مفعولين وفعل لازم متعد بواسطة حرف الجر، لذلك يتجرد الفعل الماضي المتعدي من حكم التعدية الخاص به، ثم يأخذ حكم نظيره فعل الأمر فيتعدى بواسطة حرف الجر، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كفى بالله شهيداً﴾^(١١٠٦)، «قال الزجاج: دخلت^(١٠٧) لتضمن (كفى) معنى (اكتف)، وهو من الحسن بمكان ويصحح قولهم: (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه)، أي: (ليتق وليفعل) بدليل جزم (يثب) ...»^(١٠٨) وهذا من باب استعمال الجملة الخبرية بمكان الجملة الانشائية، فيكون اللفظ خبيراً لكن المعنى أمر. لذلك يجب ان يتناول التضمين في علم أصول الفقه بالبحث، والتحقيق، وهنا أمر آخر وهو أن القول بالتضمين في هذه الآية يعني أن الباء ليست زائدة للتأكيد.

الثاني عشر: التضمين الحاصل بين فعل لازم وفعل متعد إلى مفعولين، فيفقد الفعل اللازم حكمه ويأخذ بموجب قياس الشبه حكم المشبه به لذلك يتعدى إلى مفعولين، مثال ذلك الفعل (ألوت) الذي ذكره ابن هشام في نصح التالي والذي حمل على الفعل (منع) لتضمنه معناه.

قال ابن هشام: «ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدي (الوت) بقصر الهمزة، بمعنى (قصرت) إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: (لا ألوك نصحاً، ولا ألوك جهداً) لما ضمن معنى (لا أمتك)، ومنه قوله تعالى: ﴿لا يألونكم خبالاً﴾^(١٠٩)...»^(١١٠) وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
ألوك	أمتك	معنوي	التعددية إلى مفعولين

ظاهرة التضمين

يتوهم ذلك، لكن من يدقق النظر يعلم أنهم اتخذوا طريقاً ثالثاً غير اعتبار (الي) بمعنى (مع) وغير التضمين. وهذا الطريق الثالث هو أنهم قدروا عاملاً محذوفاً يتعلق به حرف الجر (الي)، لكنهم اختلفوا في تقدير هذا العامل. فالمعنى على رأي ابن جني هو (من أنصاري منضمين الى الله)، قال: «ليس أن (الي) في اللغة بمعنى (مع)، ألا تراك لا تقول: سرتُ الى زيد، وأنت تريد: سرتُ مع زيد، هذا لا يعرف في كلامهم ... فكأنه قال: من أنصاري منضمين الى الله، كما تقول: زيد الى خير، ولا دعة وستر، أي: آو الى هذه الاشياء ومنضم اليها. فاذا انضم الى الله فهو معه لا محالة»^(١٢٤) والمعنى على رأي الزمخشري هو (من جندي متوجهاً الى نصرته الله): قال: «فان قلت: ما معنى قوله: ﴿من أنصاري الى الله﴾؟ قلت: يجب ان يكون معناه مطابقاً لجواب الحواريين (نحن أنصارُ الله)، والذي يطابقه ان يكون المعنى: من جندي متوجهاً الى نصرته الله»^(١٢٥) وقال النحاس: «تقديره: من يضمُ نصرته اياي الى نصرته الله اياي»^(١٢٦).

وإذا كان لي ان أدلي دلوي بين الدلاء فاني لا أريد أن أعطي رأياً قاطعاً أدعي صوابه، لكني أريد أن ابين ما استفدته من هذه الآية الكريمة، فاننا اذا دققنا النظر فيها وجدنا فيها أمرين يجب التنبيه لهما، والاستدلال بهما لفهم معنى الآية الكريمة، وهذان الأمران هما:
الأول: أن خطاب عيسى عليه السلام كان موجهاً للحواريين خاصة دون غيرهم.

الثاني: ان الذين أجابوا عيسى هم الحواريون فقط دون غيرهم، وهذا واضح جلي من ظاهر الآية الكريمة، فالمخاطبون هم المجيبون، وان هذين الأمرين قد دفعاني الى ان اتخذهما دليلاً على ان اذهب الى أن معنى (من أنصاري) هو (أدعو أنصاري) الذين هم الحواريون، يعني ان جملة (من أنصاري) متضمنة معنى (أدعو أنصاري) أو (أدعو الحواريين أنصاري) ومحمولة عليها لذلك أخذ المشبه حكم المشبه به فعدي

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
رُحِبَ	وُسِعَ	معنوي	التعدية الى مفعول واحد
طَلَعَ	بَلَغَ	معنوي	التعدية الى مفعول واحد
سَفَعَا	جَهَلَ أَوْ أَهْلَكَ	معنوي	التعدية الى مفعول واحد
فَرَّقَ	خَافَ	معنوي	التعدية الى مفعول واحد

الخامس عشر: التضمين الواقع بين فعل متعد الى مفعول واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر وفعل متعد بحرف جر آخر، فيحمل الفعل المقيس على الفعل المقيس عليه لذلك يفقد حكمه ويأخذ حكم المقيس عليه فيتعدى بالحرف الذي تعدى به، مثال ذلك الفعل (خالف) في قوله تعالى: ﴿يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(١٢٠) «أي: يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه»^(١٢١). فحمل الفعل (خالف) على الفعل (تجاوز) أو (عدل) لتضمنه معناه فأخذ حكمه، وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
خالف	عدل أو تجاوز	معنوي	التعدية بحرف الجر

مناقشة واستفادة:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ...﴾^(١٢٢).

لقد انقسم العلماء - في حدود اطلاعي - في تفسير حرف الجر (الي) الى قسمين، فذهب قسم الى ان هذا الحرف مستعمل في هذه الآية بمعنى (مع)^(١٢٣) وذهب القسم الثاني - وهم القائلون بالتضمين - كابن جني والزمخشري، الى ان هذا الحرف (الي) في الآية الكريمة ليس بمعنى (مع). بل انه استعمل بمعناه الأصلي، وظاهر بحثهم يدل لأول وهلة على انهم يحملون الآية على التضمين ومن يقرأ بحثهم في هذا المجال بلا تدقيق

ظاهرة التضمين

- ٤- الأشموني. شرح الألفية مع حاشية الصبان ج ٢ ص ٩٥.
- ٥- يعني التضمين.
- ٦- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٠. وراجع ص ٤٣٥.
- ٧- ابن جني. المحتسب ج ١ ص ٥٢-٥٣.
- ٨- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
- ٩- الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح ج ١ ص ٣٤٦.
- ١٠- يعني: وفي التضمين.
- ١١- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٠.
- ١٢- راجع عباس حسن، النحو الوافي ج ٢ ص ٥٨٤، والرأي للشيخ محمد الخضر حسين.
- ١٣- سورة الكهف «١٨» من الآية «٢٨».
- ١٤- سورة النساء «٤» من الآية «٢».
- ١٥- الزمخشري. الكشاف ج ٢ ص ٧١٧.
- ١٦- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٣٠.
- ١٧- راجع م. ن. ج ٢ ص ٦٨٥، وشرح الأشموني ج ٢ ص ٩٧.
- ١٨- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٣٥».
- ١٩- الأشموني شرح الألفية ج ٢ ص ٩٧، وراجع الرضي بشرح الكافية ج ٤ ص ١٣٨.
- ٢٠- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٢٥، والصبان ج ٢ ص ٩٢.
- ٢١- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥، وشرح الأشموني ج ٢ ص ٩٥.
- ٢٢- سورة النور «٢٤» من الآية «٦٣».
- ٢٣- سورة الكهف «١٨» من الآية «٢٨».
- ٢٤- أي: لا تنب، يعني: لا تبعد، لا تطل.
- ٢٥- سورة النساء «٤» من الآية «٨٣» قال تعالى: ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾.
- ٢٦- الأشموني شرح الألفية ج ٢ ص ٩٥، ورا: الرضي شرح الكافية ج ١ ص ٣٤٤.
- ٢٧- الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٢٩٥.
- ٢٨- راجع الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨.
- ٢٩- سند ذكر نيب وتفصيل القول فيه في النوع الثاني من التضمين الواقع بين فعينين.
- ٣٠- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٦».
- ٣١- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥، والزمخشري يقدر: (للذين يبعدون من نسائهم مؤثمين) وراجع الكشاف ج ١ ص ٢٦٨.
- ٣٢- سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٣٢.
- ٣٣- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٢٩ وراجع ج ١ ص ٢٤٤.

اسم الاستفهام بحرف الجر (الى)، لان اسم الاستفهام هنا متضمن معنى (ادعو) فالمعنى يكون هكذا (أدعو الحواريين الى نصره الله) لذلك أجابوا جميعاً بالايجاب قائلين: (نحن أنصارُ الله). ويبدو ان المراد بالنصر أن ينصر المؤمنون الله بنصر دينه، قال الزمخشري: «ولا يصح أن يكون معناه: من ينصرني مع الله، لأنه لا يطابق الجواب، والدليل عليه قراءة من قرأ: (من أنصارُ الله)»^(١٢٧).

وعليه فحرف الجر (الى) ليس بمعنى (مع). بل هو بمعناه الأصلي، ومتعلق باسم الاستفهام بما فيه من معنى (أدعو)، والمعنى العام للآية - والله تعالى أعلم - هو (قل يا محمد: يا أيها الذين آمنوا اني أدعوكم الى نصر الله كما دعا عيسى الحواريين فأجابوا - وهم أصفياءه وأول المؤمنين به قائلين: نحن أنصار الله).

وإذا صح هذا الذي أوضحته ففي الآية الكريمة تضمين، وأرجو أن لا يكون هذا من التفسير بالرأي المنهي عنه.

والعجيب أني وجدت العلامة الطبرسي في نصه التالي الذي ذكر فيه المعنى العام للآية قد جمع بين الفعل (أدعو) وبين ان يكون حرف الجر (الى) بمعنى (مع) فقال: «(من أنصاري الى الله) والمعنى: قل يا محمد: اني أدعوكم الى هذا الامر كما دعا عيسى قومه فقال: من أنصاري مع الله ينصرني مع نصره الله اياي»^(١٢٨).

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقتُ الى تقديم بحث جديد في ظاهرة التضمين يكون أقرب من غيره الى الكمال والشمول.

الهوامش

- ١- تقي الدين، القاموس مادة آمن.
- ٢- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
- ٣- راجع الزمخشري، الكشاف ج ٢ ص ٧١٧ وسنورد كلام الزمخشري في هذا عند حديثنا عن الدور التوضيحي لدى لغة التضمين.

ظاهرة التضمين

- ٣٤- م. ن. ج ٢ ص ٣١٠.
- ٣٥- ابن جني، المحتسب ج ١ ص ٥٢-٥٣.
- ٣٦- الزمخشري، والكشاف ج ١ ص ٢٩٥.
- ٣٧- الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨.
- ٣٨- راجع: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٤١.
- ٣٩- الصبان، حاشيته على شرح الأشموني ج ٢ ص ٩٥.
- ٤٠- عباس محسن، النحو الوافي ج ٢ ص ٥٩٤، وراجع: محمد الحمزاوي، اعمال مجمع اللغة بالقاهرة ص ٣٦١.
- ٤١- م. ن. ج ٢ ص ٥٩.
- ٤٢- محمد الحمزاوي، اعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ٣٦٠، وراجع ص ٣٦١.
- ٤٣- م. ن. ص ٣٦١.
- ٤٤- م. ن. ص ٣٦٢.
- ٤٥- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية ص ١٥٤-١٥٥.
- ٤٦- سورة البقرة «٢» من الآية «١٨٧».
- ٤٧- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣٠٨.
- ٤٨- سورة البقرة «٢» من الآية «١٨٧».
- ٤٩- راجع: تفصيل ذلك في المثال الأول من النوع الخامس من التضمين الواقع بين فعلين.
- ٥٠- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٣٣».
- ٥١- الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨.
- ٥٢- الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٢٨١.
- ٥٣- سورة النساء «٤» من الآية «٨٣».
- ٥٤- البيت لأبي الأسود الدؤولي في ديوانه ص ٣٢ برواية: (... لتقوب)، والبيت في الأغاني ج ١٢ ص ٣٠٥، ومجاز القراء، لأبي عبيدة التيمي ج ١ ص ١٢٣، برواية الزمخشري.
- ٥٥- الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٥٤١.
- ٥٦- الأشموني، شرح الألفية ج ٢ ص ٩٥.
- ٥٧- العكبري، التبيان في اعراب القرآن ج ١ ص ٣٧٦.
- ٥٨- سورة البقرة «٢» من الآية «١٨٧» والمعنى يكون: (أحل لكم ليلة الصيام الاقضاء الى ..).
- ٥٩- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣٠٨.
- ٦٠- نسيه سيبويه للأعشى، راجع: التاج ج ١ ص ٣٢٤، وراجع: مجالس ثعلب ج ١ ص ٣٢٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٤٢، وشرح أبيات سيبويه لأبن السيرافي ج ١ ص ١٠٩، والخصائص ج ٢ ص ١٩٧، ٤٣٥، ج ٣ ص ٤٣، وشرح ابن يعيش ج ١ ص ٣٧، ١٢٠، والمقرب لابن عصفور ج ١ ص ١٤٩، وخزانة الأدب ج ٣ ص ٣٩٧.
- ٦١- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٤٣٥، وراجع: ص ١٩٧.
- ٦٢- سورة النازعات «١٧٩» من الآية «١٨».
- ٦٣- م. ن. ج ٢ ص ٣٠٩-٣١٠.
- ٦٤- م. ن. ج ٢ ص ٣١٠-٣١١.
- ٦٥- سورة آل عمران «٣» من الآية «١١٥».
- ٦٦- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
- ٦٧- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٣٥».
- ٦٨- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥، وراجع: الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨.
- ٦٩- سورة الأعراف «٧» من الآية «١٦».
- ٧٠- راجع: الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨.
- ٧١- ديوانه ص ٥١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٨ و ج ٩ ص ١٠٣، والمقرب ج ١ ص ١١٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج ١ ص ٣٠٦، ورفص المباني ص ٣٢٠، ومعني اللبيب ج ١ ص ١٠٢ و ج ٢ ص ٤٧٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ج ١ ص ٣١١، وشرح أبيات معني اللبيب للبغدادي ج ٢ ص ٢٨٩، والبيت في الديونا بالرواية التالية:
أتمضون الرسوم ولا تحيا
كلامكم عليّ اذن حرام
ولا شاهد في هذه الرواية.
- ٧٢- راجع: الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨.
- ٧٣- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٠».
- ٧٤- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
- ٧٥- راجع: ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣١٠، و٤٣٥، والمحتسب ج ١ ص ٥٢، وابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦، والسيوطي، شرح شواهد المغني ج ٢ ص ٩٦٤، والبغدادي، شرح أبيات المغني ج ٨ ص ٨٦، والأشموني شرح الالفية ج ٢ ص ٩٥.
- ٧٦- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣١٠.
- ٧٧- نسبة الدينوري التحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٣٩٥، والبيت في المفتضب ج ٢ ص ٢١٨ بلا نسبة، وهو كذلك في المحتسب ج ١ ص ٥٢، ٣٤٨، وفي شرح المعصل لابن يعيش ج ١ ص ١٢٠ برواية: (بعمّر الله اعجني رضاها)، وفي الأنصاف ج ٢ ص ٦٣٠ غير منسوب، وكذلك هو في شرح التسهيل لابن مالك ج ٣ ص ١٦٠، وبرواية (لعمركم أعجني رضاها)، وفي شرح الرضي على الكافية ج ٤ ص ٢٧٢، ٣٢١ غير منسوب وكذلك في الأزهية ص ٢٨٧، ورفص المباني ص ٤٣٤، والمغني ج ١ ص ١٤٣ و ج ٢ ص ٦٧٧، وقد نسبة السيوطي للتحيف بن حمير العقيلي وراجع: شرح شواهد المغني ج ١ ص ٤١٦، وقد ذكرنا هذا البيت في ص ٤٢٩.
- ٧٨- ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣١١.

ظاهرة التضمين

- ٧٩- مرّ تخريج هذا البيت في ص ٤٢٩، وص ٤٧٨.
- ٨٠- ابن جني. المحتسب ج ١ ص ٥٢-٥٣، وراجع ابن هشام المغني ج ٢ ص ٦٧٧.
- ٨١- سورة طه «٢٠» الآية «٧١».
- ٨٢- الزمخشري، المفصل ص ٢٨٤.
- ٨٣- يعني: فليست «في».
- ٨٤- البيت لعنقرة بن شداد العبسي، وراجع ديوانه ص ١٩٢، وأدب الكاتب ص ٣٩٤، وشرح القوائد المشهورات للنحاس ج ٢ ص ٥١٨، والمغني ج ١ ص ١٦٩.
- ٨٥- شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٢١.
- ٨٦- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ٨٧- البيت في أدب الكاتب ص ٣٩٤ غير منسوب، وكذلك في المتضبط ج ٢ ص ٣١٨، ونسبه ابن جني الى امرأة من الأعراب، راجع الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ٨٨- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ٨٩- لم اعثر على قائلها، وراجع أدب الكاتب ص ٤٠٠. والخصائص ج ٣ ص ٣١٤.
- ٩٠- ابن جني الخصائص ج ٢ ص ٣١٥.
- ٩١- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٦».
- ٩٢- الزمخشري. الكشاف ج ١ ص ٢٦٨-٢٦٩، وابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
- ٩٣- سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٥١، وراجع ص ١٥٩.
- ٩٤- الميداني، مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٤١.
- ٩٥- الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ٢١٥.
- ٩٦- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٥٩».
- ٩٧- العكبري، التبيان في اعراب القرآن ج ١ ص ٢٠٨.
- ٩٨- ابن هشام المغني ج ٢ ص ٥٣٠.
- ٩٩- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٤٩».
- ١٠٠- الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٢٩٥.
- ١٠١- سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٥٠-٥١.
- ١٠٢- السيرافي، شرح كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٨٧-٣٨٨.
- ١٠٣- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦.
- ١٠٤- سورة الاحقاف «٤٦» من الآية «١٥».
- ١٠٥- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦.
- ١٠٦- سورة النساء «٤» من الآية «٧٩».
- ١٠٧- يعني: دخلت الباء.
- ١٠٨- ابن هشام، المغني ج ١ ص ١٠٦.

* * *